

بمناسبة عيدي المعلم والمعلم والام . . التربية تكرم معلمات ومربيات من مدارس أبناء وبنات الشهداء

رجب: السيدة أسماء الأسد تعتبر أما لجميع أبناء وبنات الشهداء

الوطن

كرمت وزارة التربية أمس بمناسبة عيدي المعلم العربي والأم ١٥ معلمة ومربية من مدارس أبناء وبنات الشهداء اللواتي لديهن خبرة في التربية والتعليم تزيد على ١٠ سنوات.

مديرة مدارس أبناء وبنات الشهداء اللواء ليس رجب وجهت خلال التكريم معاهدة لجميع أمهات سورية، وخاصة السيدة الأولى أسماء الأسد التي تعتبر أما لجميع أبناء وبنات الشهداء، مؤكدة أن هؤلاء المربيات المعلمات شكلن رمزاً للعطاء خلال مسيرتهن التعليمية لأبناء الشهداء، فكن أمهات لهم، كما كن معلمات وقدمن رسالة تعليمية وتربوية مميزة.

وأكد وزير التربية الدكتور دارم طباع أن التكريم أقل ما يمكن تقديمه لهؤلاء المعلمات اللواتي يصن الأمانة التي تركها شهداء الوطن، ويعملن على تربيتهن وتعليمهن وتنشئتهن تنشئة صالحة.

ونوهت العديد من المعلمات المعلمات بأن هذه المبادرة تشكل حافزاً لديهن لمزيد من العطاء، حيث لفتت كل من المدرسات بتول محمد وهبة يوسف وريم ملحم ورفف إسماعيل وجانيت عيسى إلى أن هذا التكريم يزيدهن من مسؤولية وأهمية رسالة سامية، وضاعفة جهودهن، وخاصة أنهم يقمن في الكثير من الأوقات بدور الأب والأم لهؤلاء



المعلم، وعظيم عطائها قدمها الشاعر عبد اللطيف القفاد.

وفي كلمة له بين وزير التربية الدكتور دارم طباع أن التكريم تقدير لجهود الأم والمعلم ودورها في بناء الأجيال، وخاصة المعلمات الأمهات من ذوات الإعاقات اللواتي تحدين الصعاب، وساهمن في بناء المجتمع عبر

غورينوف نائب رئيس مركز التنسيق الروسي عن دور المركز في دعم الفعاليات المجتمعية في سورية، وأهمية تكريم الأم والمعلم لدورها الكبير في المجتمع. وأعرب عدد من المعلمات المعلمات عن الشكر لهذه المبادرة التي تمنحهن القوة والإصرار للاستمرار بالعطاء والتميز.

رسالة سامية وهي الأمومة والتعليم، منوهاً بدور الجمعيات الأهلية وما تقدمه من دعم للتنمية العالمية للتنمية المستدامة 6: SDG المياه والصرف الصحي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وما زال مئات الملايين من الناس وعد لا يحصى من المدارس والشركات ومراكز الرعاية الصحية والزراعة والصناعة لا يملكون المياه الصالحة للشرب والمراحض التي يحتاجون إليها.

نحن بحاجة إلى تسريع التغيير لتجاوز هذا الواقع، ويعتبر على الحكومات العمل بأضعاف السرعة الحالية لتحقيق هذا الهدف في الوقت المحدد، ولكن هذا ليس مما يمكن للحكومات أن تحله بمفردها.

اليوم العالمي للمياه ٢٠٢٣: «تسريع التغيير لحل أزمة المياه والصرف الصحي»

أ. د. وائل معلا

الاجتماعي بشأن كيف يضمن الناس المياه في جميع استخداماتها. وكان الهدف الرئيسي من هذه الحملة هو إيجاد فهم أكثر شمولاً لكيفية تمشين أناس مختلفين للمياه في سياقات مختلفة. حتى تتمكن من حماية هذا المورد الثمين للجميع. فالياه تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. في المنازل والمدارس وأماكن العمل، يمكن أن تعني المياه الصحة والنظافة والكرامة والإنتاجية. وفي الأماكن الثقافية والدينية والروحية، يمكن أن تعني المياه صلة بالخلق والمجتمع والنفس. وفي المساحات الطبيعية، يمكن أن تعني المياه السلام والوثام والحفظ.

وتحتفل منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣، في ٢٢ آذار من كل عام «اليوم العالمي للمياه»، للتوعية بأهمية المياه والمحافظة عليها والسعي إلى إيجاد مصادر جديدة لمياه الشرب. وفي عام ٢٠٠٥ صادف هذا اليوم بداية «العقد الدولي للمياه» الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ تحت شعار «الماء من أجل الحياة» والذي استمر حتى العام ٢٠١٥. وكان الهدف الرئيسي من هذا العقد هو تعزيز الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزامات الدولية الملغلة بشأن المياه والقضايا المتعلقة بالمياه بحلول عام ٢٠١٥.

في العالم عام ٢٠٢١، أن عدم القدرة على التعرف على قيمة المياه هو السبب الرئيسي لإهدار المياه وإساءة استخدامها. وعلى الرغم من صعوبة إنسان قيمة موضوعية لا جدال فيها إلى هذا المورد الأساسي للحياة، يبدو أنه من الضروري دراسة أبعاد المياه المختلفة من أجل فهم الجوانب المختلفة «لقيمته». وهذا صحيح بشكل خاص في أوقات الندرة المتزايدة وعلى خلفية النمو السكاني وتغير المناخ.

أما في العام الماضي ٢٠٢٢ فقد اختير «المياه الجوفية» تجعل غير المرئي مرئياً» شعاراً لليوم العالمي للمياه، وقد تم إطلاق تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠٢٢ الذي يحمل العنوان نفسه في ٢١ آذار ٢٠٢٢ في حفل افتتاح المنتدى العالمي التاسع للمياه في دكا، السنغال. ويؤكد التقرير صانعي القرار بالمعرفة والأدوات اللازمة لصياغة وتنفيذ سياسات المياه المستدامة، كما يقدم أفضل الممارسات والتحليلات المتعمقة لتحفيز الأفكار والإجراءات من أجل إدارة أفضل في قطاع المياه وخارجها.

أما العام الحالي ٢٠٢٣ فقد اختير «تسريع التغيير لحل أزمة المياه والصرف الصحي» شعاراً لليوم العالمي للمياه. في الوقت الحالي، نحن بعيدون جداً عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف السادس من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 6: SDG المياه والصرف الصحي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وما زال مئات الملايين من الناس وعد لا يحصى من المدارس والشركات ومراكز الرعاية الصحية والزراعة والصناعة لا يملكون المياه الصالحة للشرب والمراحض التي يحتاجون إليها.

نحن بحاجة إلى تسريع التغيير لتجاوز هذا الواقع، ويعتبر على الحكومات العمل بأضعاف السرعة الحالية لتحقيق هذا الهدف في الوقت المحدد، ولكن هذا ليس مما يمكن للحكومات أن تحله بمفردها. إنها مسؤولية جماعية. إذ إن الماء يؤثر في الجميع، لذلك نحن بحاجة إلى أن يتخذ الجميع الإجراءات اللازمة، ويمكن للأفراد والعائلات والمدارس والجمعيات إحداث فرق كبير من خلال تغيير طريقة استخدامهم للمياه واستهلاكها وإدارتها. في حياتنا.

وكما جرت العادة في كل عام، سيتم في يوم المياه العالمي إطلاق الإصدار الجديد من تقرير الأمم المتحدة حول تنمية المياه في العالم الذي يحمل هذا العام عنوان: «الشراكات والتعاون من أجل المياه». وسوف يستعرض التقرير كيف يمكن أن يكون هناك تعاون أكثر فعالية داخل مجتمع المياه والصرف الصحي، كما بين هذا المجتمع والقطاعات وعوامل صنع القرار الأخرى التي تشكل المياه فيها عاملاً حاسماً وضرورياً للتقدم، مثل الصحة والتعليم والزراعة وتغيير المناخ والمساواة بين الجنسين.

لقد قطعت سورية في الفترة التي سبقت الأزمة أشواطاً بعيدة على طريق تحقيق أهدافها التنموية:



طالبوا المالية بضريبة عادلة لوجود تفاوت غير منطقي في فرضها

نقيب المحامين لـ«الوطن»: من العام الماضي طالبنا بمعالجة إزاعات البحث عن طريق القضاء وأن تكون للجرائم الخطيرة والكبيرة فقط

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفارس فارس أن من أهم المطالب التي طالبها المحامون في مؤتمرات هيئات فروهم التي عقدت حتى الآن بضرورة معالجة إزاعات البحث وذلك بأن تكون المعالجة عن طريق القضاء وذلك بأن يتولى القاضي استجواب الشخص المذاع عنه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف فارس: أن تكون إزاعات البحث فقط على الجرائم الكبيرة والخطيرة، موضحاً أن هذا مطلب تمت إثارته في معظم المؤتمرات، لافتاً إلى أن هذا الموضوع تمت إثارته أيضاً في مؤتمر النقابة العام في العام الماضي وحصلنا على وعد في هذا الموضوع في ذلك المؤتمر.

وبين فارس أن من المطالب أيضاً فيما يتعلق بموضوع التكليف الضريبي على المحامين بأن تكون عادلة لأنه في بعض الأحيان يكون هناك تفاوت غير منطقي في فرض الضريبة، مؤكداً أن هذا الموضوع تمت مناقشته مع وزارة المالية وتم شرح ذلك في مؤتمرات الفروع التي تم عقدها.

فارس أشار إلى أن النقابة سبق أن طالبت بتشكيل لجان مشتركة لوضع أسس سليمة للتكليف الضريبي حتى يكون هناك تقييم حقيقي لموضوع الضريبة باعتبار أن النقابة هي على صلة مباشرة



مع المحامين وبالتالي يكون هناك تقدير للضريبة وفق الدخل الحقيقي لكل محام ومن دون أن تشكل أي إرهاب لأي من المحامين.

فارس أشار إلى أن هناك مطالب متعلقة بالانقضاء وحسب ما ورد في

معلقة بالنقابة وبالتالي فإن المطالب تركزت على مطالب نقابية وقضائية. وفي موضوع آخر أكد فارس أن النقابة مستمرة في تقديم المساعدات للمتضررين من الزلزال وأن المبالغ المالية التي جمعتها النقابة المركزية حتى الآن وصلت إلى ما يقارب ٩٠٠ مليون ليرة قسم منها كان من اتحاد المحامين العرب وقسم من النقابة المركزية وقسم كان من فروع النقابة ما عدا

الانقضاء وحتى الآن ساهمت في رفع

٩٠٠ مليون ليرة جمعتها النقابة لمتضرري الزلزال ومن الممكن أن تساهم في إعادة الإعمار

انقراض نحو أربعين مبنى، مشيداً بعمل هذين المحامين الذين سخروا الآليات التي يمتلكونها للمساهمة في رفع الأضرار. وبين أنه في المؤتمر القادم من المتوقع أن يكون هناك قرار لتقديم مساعدات أكبر للمتضررين من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن هذا الموضوع، مشيراً إلى أن النقابة من الممكن أن تساهم نقداً في المساعدة في إعادة الإعمار.